صمت سعودي حول 25 حالة وفاة مفاجئة في القطيف

وأوضحت التقارير أن الضحايا تتراوح أعمارهم بين 17 و35 عاما، وتوزعت حالات الوفاة على بلدات ومناطق عدة شملت سيهات، القديح، تاروت، العوامية، صفوى، والشويكة.

وما زاد من حدة القلق الشعبي هو تسجيل حالات وفاة إضافية لأربعة أطفال تحت سن السادسة، إلى جانب عدد من البالغين الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة الأولية، مما ينذر بكارثة صحية أو بيئية مستترة.

وفي ظل هذا النزيف البشري المروع، يمارس النظام السعودي صمتا مطبقا، حيث لم تصدر وزارة الصحة أو

أي جهة رسمية توضيحا يكشف أسباب هذه الظاهرة أو يطمئن الأهالي المفجوعين.

ونقلت المنصة عن طبيب عام مطالبته بضرورة فتح تحقيق علمي وشفاف للوقوف على خلفيات هذا العدد غير الطبيعي من الوفيات، مرجحا أن تكون الأسباب مرتبطة بتفاقم التلوث البيئي الناتج عن المنشآت النفطية المحيطة بالمنطقة، أو احتمالية فساد في سلاسل الإمداد الغذائي، وهي ملفات طالما تجاهلتها السلطات في إطار سياسة الإهمال المتعمد للمنطقة.

وتأتي هذه التطورات لتكشف زيف الادعاءات الرسمية حول جودة الحياة وتطور القطاع الصحي، حيث يترك المواطنون في القطيف لمواجهة الموت الغامض دون أدنى تدخل من أجهزة الدولة المثقلة بالإنفاق على المشاريع الترفيهية والدعائية، بينما تفتقر المناطق المأهولة لأدنى معايير الرقابة البيئية والصحية التي تحمي أرواح الشباب والأطفال.